

دراسة نقدية في علم مُشكل الحديث^١

* محمد أبو الليث الخيزر آبادي

مُقدِّمة

تمثل دراسة "سلسلة إحياء علوم الحديث" للأستاذ إبراهيم العسوس دراسةً جديدةً جيدة لبحث إشكاليات عدّة مثارة حول علم "مُشكل الحديث". وهذه الدراسة التي بين أيدينا تستهدف بحث تلك الإشكاليات المثارة بعين النقد والفحص والتحري والإضافة الفكرية. ونحسب أن صاحب تلك الدراسة مسلم غيور على دينه، وعلى ما يُثار حوله من شبهات لردّها، فهو يشعر بأن الأمة تحوطها الأزمات من جميع الجوانب، وخاصة الجوانب الفكرية العقلية؛ النظرية منها والتطبيقية وخاصة في علم الحديث، وهذه ما حدا بالباحث ودفعه إلى مناقشة الأزمة التي ألمت بالحديث وعلومه محاولاً تشخيص الداء الذي حلّ بالحديث وعلومه.

فاجتهد في تأليف سلسلة تستهدف بحث إشكاليات علم الحديث، وما يُثار منها خاصة حول موضوع "مُشكل علم الحديث"، وأطلق علي هذه السلسلة "سلسلة

^١ العسوس، إبراهيم، دراسة نقدية في علم مُشكل الحديث (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م).

* أستاذ مشارك، قسم الدراسات القرآنية والحديثية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

إحياء علوم الحديث"، محاولاً استنهاض الهمم، ومحفزاً الباحثين والعلماء لإعادة النظر ودراسة تلك الإشكاليات. وفي الصفحات الآتية محاولة منا لمراجعة ما جاء في تلك الدراسة بعين البحث والنقد للتأكيد على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وليبان ما فيها من ملاحظات تعمق الموضوع وتثري البحث.

والكتاب حسب تقسيمي ينقسم إلى قسمين: القسم الأول في التعريف بالسلسلة. والقسم الثاني في علم مشكل الحديث بوصفه محاولة أولى لإحياء علوم الحديث.

القسم الأول: التعريف بسلسلة إحياء علوم الحديث

تضمن التعريف بالسلسلة تقديم مبررات لتأسيسها، بدأه بإظهار التأسف على احتراق الأمة الإسلامية حضارياً، واكتفائها بأجترار إبداع السابقين، وإغلاقها على نفسها باب الاجتهاد والإبداع معلنةً "استقالة العقل". وتناول الأزمة من جانبيين: أزمة التصنيف في علم مصطلح الحديث الذي يتعلق بالقواعد وتطبيقاتها. وأزمة التصنيف في الحديث الذي يتعلق بواجبنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة في الحديث. وفصلهما في ملمحين:

الملمح الأول: أزمة التصنيف في علوم الحديث: حمل الكاتب تبعات الأزمة في علوم الحديث على "مقدمة ابن الصلاح" من ناحيتين:

الأولى: أن مصنفه أغلق باب الاجتهاد في تصحيح الحديث وتضعيفه على علماء عصره ومن بعدهم، وهو بذلك كأنه منع مناقشة القواعد وتطبيقاتها. لذلك رأى أن العلماء منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا يدورون داخل "المقدمة" ما بين شارح، ومختصر، وناظم. وشارح للنظم، ومحش على الشرح. ومهمش على الحاشية. ومختصر لشرح النظم، ... و... و... ومنكّت على ذلك كله، في دورة طويلة وطويلة، مقررین بذلك - بطبيعة الحال - أن "الأول لم يترك للآخر شيئاً"، وأن "علم الحديث نضج واحترق" كما يقال.

ولم يفت الكاتب الإشارة إلى من خالف ابن الصلاح في فكرته تلك من معاصريه أو لاحقيه كالنووي وغيره، ولكن مخالفتهم كانت نظرية. وإن كان هناك شيء عملي فإنه مقصور على أفراد قلائل. ثم هذه القلة لم تناقش أصل القواعد، وإنما كان نقاشهم

مختص بدراسة خاصة. ومن هنا دعا الأستاذ إلى أنه لا بد من التعامل مع كل حديث على حدة بدراسة ميدانية خاصة به، مع التصرف في تطبيق القاعدة، أو في عدم تطبيقها. والمثال الثاني: حديث رواه الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم! أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: "مَلَكٌ من الملائكة، موكلٌ بالسحاب، معه مخاريق^٤ من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زجره بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر". قالوا: صدقت...". (رواه الترمذي وحسنه، وصححه الألباني). فعلق عليه الأستاذ بتعليق فيه كثير من الاستياء والسخرية، حيث يقول: "هنا ليس مطلوباً منك إلا التصديق بمثل هذه الخزعبلات. لماذا؟ خروجاً من مأزق توهيم الثقة، والتزاماً بحرفية "إذا وجدَ الثقة فالحديث مقبول". ثم قال: "ليت شعري، إذا كان الترمذي معذوراً، فما عذرنا في هذا الزمان لنقول: إن الرعدَ صوتُ زجرة الملك بالسحاب؟ ألم أقل إنها أزمة!!"

الملمح الثاني في أزمة التصنيف في الحديث وحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة: ولقد استعرض الأستاذ باختصار شديد مراحل التصنيف في الحديث، وشدد على أنها كانت حسب الحاجة. جاءت الحاجة إلى حفظه من الضياع فجاءت المصنفات في الحديث كيفما اتفق، دون مراعاة التبويب، أو درجة الحديث، أو فرز الحديث النبوي عن غيره، وغيرها من الملحوظات. ثم دعت حاجة المجتمع إلى ترتيبه على الأبواب العقديّة والفقهية، فجاءت مصنفات الجوامع والسنن. وأنها انعكاسات للاتجاهات العلمية المنتشرة زمن تصنيفها من الرد على الخوارج والمعتزلة والمرجئة في باب العقيدة، والحنفية في باب الفقه. وبه انتهى عصر كتب الرواية، وبعده صنف العلماء مصنفات حديثة بحسب ما رأوا الحاجة لذلك، فصنف المنذري (ت ٦٥٦هـ) "الترغيب والترهيب"، والنووي (ت ٦٧٦هـ) "رياض الصالحين". ثم توقف إمداد المجتمع بحاجته من المادة الحديثية، واستعاض الناس عن الاجتهاد في ذلك بالانكباب على مصنفات الأقدمين.

^٤ المخاريق جمع مخراق. وهو في الأصل "ثوب يلف ويضرب بعضهم بعضاً"، وأراد به هنا آلة ترجر بها الملائكة السحاب. المباركفوري، تحفة الأحمدي، ٤٣١/٨.

فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبلور القضية بشكل كاف. وكذلك مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بُدَّ من نقلها من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية".

ثم اقترح الكاتب بأن الإحياء المطلوب في باب التصنيف في الحديث يكون بإصدار كتب في الحديث، تكفي حاجات الأمة العلمية والعملية في وقتنا الحاضر، وإراحة "رياض الصالحين"، و"الترغيب والترهيب" وأمثالهما منا ومن تحقيقاتنا واختصاصاتنا. وفي باب التصنيف في علوم الحديث يكون بدراسة الكتب المتقدمة على ابن الصلاح وإعطائها حقها، لأنها كتب تطبيقية. لذا فعلينا أن نتبنى منهجاً تطبيقياً في التدريس، يُورثُ المتلقي ملكة البحث والتحقيق، ويُؤسِّس لديه النظرية المتكاملة في التصحيح والتضعيف.

وخلاصة ما يرمي إليه الكاتب من الأهداف في هذه السلسلة ما يلي:

- ١ - تطبيق مبادئ علوم الحديث من خلال القاعدة المعرفية الإسلامية، وعدم فصلها عنها.
- ٢ - مناقشة بعض قواعد العلم ومسائله المعلقة (مثل: نقد المتن، وزيادة الثقة، ومدلس التسوية، وبعض مسائل علم العلل). مع ملاحظة أن هذه المناقشة لا بد أن تتم خارج إطار المقدمات والمقررات المسلمة؛ لأن المناقشة التي فرضتها معطيات جديدة لن تُجدي في ظل هذه المقدمات، ولن تسهم في حل الأزمة.
- ٣ - مد وإضاح مسائل علوم الحديث التي لم تأخذ حقها في البحث والشرح.
- ٤ - الاجتهاد في تصنيف وترتيب الحديث.

القسم الثاني للكتاب: علم مشكل الحديث

نبه الكاتب في التمهيد على خمسة أمور يجب وضعها في الاعتبار لكل دارس ظاهرة من الظواهر، وخاصة إذا كانت تتعلق بحديث رسول الله ﷺ، وهي:

أولاً: طبيعة الباحث الشخصية، وتكوينه العلمي، واتجاهه العقدي.

ثانياً: الاتجاهات العلمية والثقافات السائدة في عصره.

ثالثاً: إشكالية من الحاكم عنده: العقل أم النقل؟

رابعاً: إشكالية اللفظ: أي فهم اللفظ وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه.

تعريف "مشكل الحديث"

لم يرتض الكاتب ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريفه؛ لأنه يرى في تعريفاتهم خلطاً بين العلم وبين الظاهرة، وعدم تحديد لحقيقتها، ثم عرّف هذه الظاهرة بقوله: "مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

فائدته وأهميته

ذكر الكاتب عدة فوائد لهذا العلم، منها: دحض مزاعم مدعي الاختلاف في الحديث. وإثبات أن الحديث قد وصلنا موثقاً بطريقة دقيقة. وتبرئة ساحة علماء الحديث من تهمة الغفلة، والسذاجة، وقلة الفهم لما ينقلون. وتزكية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها بشرط الالتزام بالمنهج الصحيح. وهنا نعي الأستاذ على العلماء، فقال: "ومع هذه الأهمية لم يتعد عمل علمائنا قول: "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع الطوائف"، وانصب اهتمامهم على إيجاد الحلول، حيث لم يدرس أحد المشكلة نفسها، أسبابها، وعلاقتها بالاطروحات الفكرية في كل عصر، وبالتبنيات الأصولية للفرق، وبالعلوم الدخيلة على الأمة".

تاريخ الظاهرة

لم يقبل الكاتب في تناول تاريخ الظاهرة تناولاً وصفاً كما هي العادة؛ فيقول: أول من صنّف فيه فلان، ثم علان، ثم ... وثم. وإنما خاض في الأعماق، فأرجعها: أولاً: إلى أول الخليقة، آدم وإبليس، حيث استشكل إبليس أمر الله له بالسجود لآدم، فرفض لتعارضه مع قضية مستقرة في ذهنه، وهو أفضليته على آدم. وكان خطؤه في التعامل مع ذلك الأمر الإلهي. لو تذكر أن السجود لم يكن لذات آدم، وإنما كان طاعة لأمر الله، لما استشكل.

ثانياً: ثم جاءت الأقوام، وسارت على نهج رسلهم من الخضوع لأوامر الله، حتى طال عليهم الأمد، فافترقوا، ثم اختلفوا في العلم، كل يفهم النصوص حسب قواعد فرقته، بسبب نسيانهم بعض ما ذكروا به واتباعهم الهوى كما أشار إليه القرآن: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ {المائدة: ١٣}.

ثالثاً: ثم آلت النبوة إلى هذه الأمة، وحذرنا الله مما حل بالأمم السابقة من الافتراق والاختلاف فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

خامساً: وتفاقت الأحوال سوءاً بعد ترجمة الفلسفة اليونانية، حيث إنها سيطرت على مناهجهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع النصوص على أساسها، فكل فرقة أو مذهب كانت تجذب النصوص إليها؛ ولو بليها أو تبديلها، لدعم مواقفها وأصولها. فما وافق أصولها أصل، وما خالفها مشكل. وحينما استفحلت الظاهرة، وحينها نشأ "علم مشكل الحديث" بوصفه مصطلحاً.

المصنفات في المشكل

ثم أتى الأستاذ على ذكر المصنفات في "المشكل"، وذكر عشرة كتب، منها: اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار ومعاني الآثار للطحاوي، وغيرها.

شروط وقوع الظاهرة

ولتحديد حدود البحث ذكر الأستاذ شروط وقوع الظاهرة، فذكر أربعة شروط، وهي: صحة الحديث، وألاً يكون هناك نسخ، وأن يكون مخرج الأحاديث المختلفة أو المشكلة واحداً، وأن يكون الحديث المشكل خالياً من العلة.

أسباب الظاهرة

- ١ - نقل الحديث ناقصاً بعض الألفاظ، أو بدون سؤال، أو بدون سبب.
 - ٢ - الجهل باللغة، أو بالنصوص الأخرى، أو بضوابط الفهم الصحيحة.
 - ٣ - التعصب، وهو يدفع الإنسان إلى نبذ ما يخالف مذهبه وثقافته.
 - ٤ - منهج القراءة، وهو مجموع قواعد ذكرها الأستاذ في آخر الكتاب.
 - ٥ - العلة الخفية، وسوف يشرحها فيما بعد.
 - ٦ - القرطسة، أو نسيان حظ مما أوتينا، أو النظرة الجزئية.
- والعام والخاص، والمطلق والمقيد وغيرها ليست أسباباً للاستشكال، بل هي أوجه من البيان. علاقة علم المشكل بالعملية النقدية:

حاول الكاتب فيه إيجاد علاقة بين علم مشكل الحديث وعملية النقد بإيجاد علاقة بين علم المشكل وعلم العلل، فبدأها بقوله: إن توثيق المعرفة المنقولة عن النبي ﷺ، يتم بمرحلتين: الأولى: فرز المقبول من المردود ظاهراً أي من حيث توفر الشروط الظاهرة للتحديث المقبول.

وختتم الأستاذ هذا المبحث ببيان أوجه الشبه بين بحث العلة وبين بحث الإشكال، فذكر أربعة أوجه، وهي:

- ١ - العلة تكشف بالاختلاف، وكذلك الإشكال.
- ٢ - ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.
- ٣ - يشترط لإثبات العلة: اختلاف مخارج الحديث. وعدم تباعد ألفاظهما. وعدم تعدد الواقعة. وهذه الشروط هي إحدى طرق رفع الإشكال بأننا إذا استطعنا إثبات اختلاف مخارج الحديث ... إلخ ينتفي الإشكال، أما في حالة عدم استطاعتنا فتثبت العلة. قلت: معنى ذلك أن العملية تمر بثلاث مراحل: البحث عن العلة الظاهرة. ثم محاولة الجمع عند عدم وجود العلة الظاهرة. ثم إثبات العلة ولو بالاحتمال ودون تحديدها عند عدم التمكن من الجمع.

قواعد في علم المشكل

ختتم المؤلف الكتاب بهذا المبحث، وذكر قاعدتين أساسيتين، والثانية منهما تفرعت عليها اثنتا عشرة قاعدة. يرى الأستاذ أنها كلها ضرورية للتعامل مع الأحاديث المستشكلة، وهي:

القاعدة الأولى: أساس علم المشكل

ذكر تحت هذه القاعدة ثلاثة عوامل لتكوين هذا العلم، ويرى أن هذه العوامل الثلاثة ستعين في فهم الظاهرة، وضبط حدود الرفع المقبول للإشكال. وتلك العوامل الثلاثة هي:

- أ - استحالة تناقض المعصوم مع كلامه، ومع كلام ربه، ومع العقل والحس والسنن الكونية؛ لأنها كلها خرجت من مشكاة واحدة.
- ب - عدم رد الحديث لمجرد استشكله دون التثبت والتحري؛ لأنه لم يصله إلا بعد مروره بمراحل عدة أهمكته بحثاً ودراسة.
- ج - حفظ السنة، وذلك لأن الله تكفل بحفظ القرآن، ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال

فرع عليها اثني عشرة قاعدة، وهي:

ملاحظات على ما ورد في الكتاب من الأفكار

أنا أقدّر حماس الأستاذ إبراهيم العسّس تجاه تخلف الأمة، ونشاركه آلامه وتعلمه. ونضم صوتنا مع صوته في بعض المزايدات في خدمة كتاب واحد. ولكن أتساءل هل أنه حقق ولو بعض ما ذكر في تعريف السلسلة من الأهداف بهذا الكتاب "دراسة نقدية لعلم مشكل الحديث"، أم أنه الآخر أيضاً وقع فيما نعى المحدثين السابقين عليه. إذا ما حقق - كما سيظهر إن شاء الله - فماذا يعني كل ما صبه من جام الغضب على صنيع المحدثين. هل نظن أنه بوتقة مستعارة. أم كأس فائضة. أم نهر نائر. أم قش عائم على سطح الماء؛ لأنه ما قدم شيئاً يعتبر إحياء لعلوم الحديث. نفس الأصول، ونفس القواعد، ونفس التطبيقات.

أولاً: على سلسلة "إحياء علوم الحديث"

أ - هذه السلسلة سماها الأستاذ "إحياء علوم الحديث". وفي الحقيقة، وبعد الاطلاع على الأفكار الواردة فيها، تبين لي بكل جلاء أنها ليست إحياء لعلوم الحديث، وإنما هي تصفية للأحاديث الصحيحة، وذلك لأنه لو أراد بذلك إحياء علوم الحديث (أي تطبيق قواعد التصحيح والتضعيف على طريقة المحدثين قبل التأليف المنهجي لعلوم الحديث) لكان قد شمل الأحاديث الضعيفة أيضاً؛ لأنه كما أن هناك احتمالاً لدخول الضعيفة في الصحيحة كذلك هناك احتمالاً لدخول الصحيحة في الضعيفة أيضاً. فكما يجب تصفية الضعيفة من الصحيحة يجب تصفية الصحيحة من الضعيفة على السواء. ولكن الأستاذ لم يفعل ذلك، وإنما ركز فقط على تصفية الصحيحة. مما أوحى بأن هذا هو مطلبه.

ب - ورأيت في الكتاب، وخاصةً عند التعريف بالسلسلة أن الأستاذ أفاض بجرارة وحماس في نقد المؤلفين في الحديث وعلومه في فقرات متتابعة، ولم يمنعه الثناء عليهم من معاودة توجيه النقد اللاذع لعملمهم مرات ومرات.

ج - ولاحظت أن الأستاذ أخذته العزة بذلك الحماس أخذاً غير محمود، فخرجت من قلمه مبالغات ذهبت بهيبة الكتب التي بالغ في الكلام عنها. مثل استيائه من الكتب المؤلفة على مقدمة ابن الصلاح، وشروح تراجم البخاري، وشروح رياض الصالحين.

السابق، بل سيقع فتح آخر لها. قال الترمذي: "والقسطنطينية مدينة الروم تفتح عند خروج الدجال، وقد فتحت في زمن بعض الصحابة". وقال القرطبي: "قد فتحت في زمن عثمان، ويفتح عند خروج الدجال". ما دام الأمر هكذا فلا ينبغي إنكاره، خاصة أن فتح القسطنطينية هذا من أمور الغيب.

والمثال الثالث: حديث الرعد: قال النبي ﷺ في الجواب عن سؤال اليهود عن الرعد: "مَلَكٌ من الملائكة، موكَّلٌ بالسحاب، معه مخاريق^{١٠} من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زَجْرَةٌ بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر". قالوا: صدقت...". (رواه الترمذي وحسنه، وصححه الألباني).

قلت: ألا يصلح هذا الحديث أن يكون تفسيراً لقوله تعالى: ﴿فَالزَّاجِرَاتُ زَجْرًا﴾ يعني الملائكة تزجر السحاب، والزجر ينشئ صوتاً. وتصويته تسبيحه: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾ {الرعد: ١٣}.

واختلاف العلماء في الرعد معروف^{١١}. والحق أن هذه كلها من الأمور الغيبية، نعرف ما هي، ولا نعرف كنهها. وإلا فماذا يقول الأستاذ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ {لقمان: ٣٤} والذي اتفقت كلمة المفسرين القدامى، وحتى قبل اكتشاف الطب عن معرفة جنس الجنين، على أنه ذكر أم أنثى؟ وعرف الطب الآن أنه ذكر أم أنثى، وهذه آية وليس بحديث. تؤلها أم ترفضها؟

هـ - أشاد الأستاذ بجهود بعض المتأخرين في دفع عجلة تصحيح الحديث وتضعيفه مثل الشيخ الألباني، ولكن حسب رأي الأستاذ هذا الإحياء أيضاً لم يكن الإحياء المطلوب، لأنه وقف عند حدود ممارسة القواعد فحسب، والاكتفاء بتقريب التهذيب حكماً فصلاً في أوصاف الرواة. وبرى الأستاذ أن هذا الوضع مثال من أمثلة "استقالة

١٠ المخاريق جمع مخراق. وهو في الأصل "توب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضاً"، وأراد به هنا آلة تزجر بها الملائكة السحاب. فيض التقدير للمناوي: ٥٥/٤.

١١ انظر: تفسير القرطبي: ٢١٧/١.

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾. {آل عمران: ٧}. إن جاز أن تسمى بعض الآيات القرآنية بالمتشابهات باعتبار المخاطبين فما بالك في تسمية بعض الأحاديث بالمشكلة بالاعتبار نفسه، وهي أقل وطأة من الآيات المتشابهة.

٢ - لم يرتض الأستاذ ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريف "المشكل"؛ لأنه يرى في تعريفاتهم خلطاً بين العلم وبين الظاهرة، وعدم تحديد لحقيقتها، ثم أتى بتعريف له بقوله:

"مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

يا ترى هل هذا تعريف "علم مشكل الحديث"؟! وهو ينطبق على "أصول الفقه" و"علوم القرآن" وغيرهما من العلوم أيضاً. فالتعريف عائم غير دقيق، وليس جامعاً، ولا مانعاً.

٣ - قال الأستاذ: علم المشكل مبني على توهم اختلاف بين حديث وحديث، أو بين حديث ودليل آخر من آية، أو عقل، أو حس، أو قاعدة. وعلم العلة كذلك. من المعروف عند العلماء وعند من أُلّف في هذا العلم أن علم المشكل ليس هذا فقط كما تصوره الأستاذ من "توهم اختلاف"، بل يشمل كل ما فيه إشكال، سواء أكان ذلك الإشكال توهم اختلاف بين حديثين، أو بين حديث ودليل آخر، وتوهم تشبيه الله، أو اشتراك لفظ في الحديث بين معان، أو بين الحقيقة والحجاز، أو ما إلى ذلك. ومن هنا كلام الأستاذ هذا غير دقيق.

٤ - قال الأستاذ: "ولا نلجأ إلى الجمع المتكلف كما فعل كثير من العلماء. بل من الممكن أن نرجعه إلى احتمال أن أحد الرواة الثقات وهَمَّ فيه، أو رواه بالمعنى فما استطاع أداءه كما ينبغي، وهذا ليست بعلة قادحة فيه، فإن الثقة قد يهيم، وإن الجواد قد يكبو. بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها".

نسلم له كل ذلك، ولكن علماؤنا لم يغفلوا عن هذه الأمور كلها التي يريد الأستاذ إرجاع الاحتمال إليها. وهو لا يستطيع أن يأتي بأمثلة تبنى عليها قاعدة. والمثال الذي

١ - اتصال السند. ٢ - عدالة الرواية. ٣ - ضبط الرواية. ٤ - خلوه من الشذوذ. ٥ - خلوه من العلة. فإذا اكتشفت علة في سند الحديث أو متنه فمعناه أنه ليس بصحيح. فلا يدخل في علم المشكل.

الثاني: أنه لم يفرق بين نقد المتن وفهم المتن. فنقد المتن من علم العلل وينظر فيه هل توافرت فيه الشروط السابقة أم لا. وفهم المتن المشكل من علم المشكل فقط، ولا علاقة له بالنقد. وإذا صارت له علاقة به كما يدعي الأستاذ فحينئذ يخرج المتن من دائرة المشكل إلى دائرة علم العلل. فأين الالتقاء أو التشابه الذي ادعاه الأستاذ؟! الخلاصة أن علم المشكل من علوم دراية المتن، لا من علوم العلل.

٦ - بعض قواعد علوم الحديث التي تحتاج إلى مراجعة، والبعض الآخر إلى إنضاج وتحقيق: مثلاً نقد المتن، وزيادة الثقات، والمدلس تدليس تسوية، وبعض مسائل العلل التي ما زالت من قبيل الإلهام، والرواية بالمعنى، ودقة التطبيق لعلوم الحديث. هنا أقول: إننا ننتظر بكل صبر ولطف من الأستاذ هذه المراجعة بجرأة، وبالأمثلة، وليس بالكلام النظري فقط كما فعل في هذا النموذج الأول، مع أن المفروض أن يكون هذا الكتاب الأول من حيث المحتوى على القوة نفسها التي كان عليها نقده للمحدثين ونعيه صنيعهم.

وأختم كلامي بأن الحق والصواب هو أن القواعد مستقيمة، ليس فيها خلل، كل ما في الأمر هو تطبيق تلك القواعد. وقد اجترأ ابن الجوزي على توسيع دائرة ذلك التطبيق، وطبقها على بعض الأحاديث الصحيحة سنداً في كتابه: العلل المتناهية، والموضوعات الكبرى. وتلاه ابن قيم الجوزية في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف. ولكن لم يسلم لهما ذلك، حيث كتب السيوطي "تعقبات" على ابن الجوزي.